# بيت الحكمة: وسحابة عابرة (*)

قرأت بقلب واجف، خبر موافقة مجلس القضاء الأعلى على الإذن بسؤال أربعة من كبار المستشارين، هم من نواب رئيس محكمة النقض، وأحدهم رئيس نادى القضاة بالإسكندرية، أمام نيابة أمن الدولة العليا، لقيامهم - فيما يقول الخبر المنشور بصدر صحف الخميس ٢/١٦ - بالإدلاء ببيانات وتصريحات صحفية اعتبر مجلس القضاء الأعلى أنها تمثل إساءة للهيئة القضائية، وتشكك فى نزاهة بعض أعضائها.

وازداد وجوف قلبى، وأنا أطالع بأخبار الصحف صباح الجمعة ٢٠٠٦/٢/١٧، تصريحا لمصدر مسئول، تحت عنوان: "سؤال المستشارين الأربعة أمام نيابة أمن الدولة العليا "، ومن حيث أراد المصدر المسئول أن ينفى رفع الحصانة القضائية عن الأساتذة المستشارين الأربعة، وأن ينفى أى سلطة للنيابة - غير سماع الأقوال، إلا أن الاستطراد الشارح الذى أضافه المصدر المسئول، قد استحضر "مصطلحات" لم نتعود سماعها عن أعضاء الهيئة القضائية ناهيك بكبار المستشارين من نواب رئيس محكمة النقض، حيث أضاف موضحا أنه ليس من حق النيابة فى هذه الحالة إصدار أوامر بالحبس أو إخلاء السبيل بكفالة أو بغير كفالة، ولكن عليها عرض أقوال المستشارين الأربعة على مجلس القضاء الأعلى ليتصرف حسب الأحوال التى عددها المصدر، فاستحضر ما تَمَثَّلَ به مصطلحاتٍ

---

* ٢٠٠٦/٢/٢٢

أخرى لست أحب إعادة ترديدها، احتراما لمقام القضاء وجلاله، مقدراً أن إعادة الترديد قد تعطى للبعض مادة يريدونها للتضخيم والإثارة، بينما أمل الخلصاء مرور هذه السحابة العابرة.

إلاّ أن صحف السبت ٢/١٨ ـ عادت لتستدعى القلق الذى سكن، فنشرت نبأ وقفة احتجاجية لـ ٣٠٠ قاض بنادى القضاة بالإسكندرية، احتجاجاً على عدم صدور قانون السلطة القضائية الذى يأمله القضاة، واحتجاجا على استدعاء أربعة من شيوخ القضاة بمحكمة النقض لسؤالهم أمام نيابة أمن الدولة العليا، وصدر عن الوقفة الاحتجاجية بيان ساخن، لست أحب ترديد ما ورد فيه، أملاً فى مرور السحابة العابرة، وهو ما زاد أملى فيه الحديث الهادئ المتزن ـ وذلك ليس ببعيد عن شيوخ قضائنا ـ الذى أجاب به المستشارون محمود مكى، ومحمود خضيرى، وأحمد مكى، على أسئلة الأهرام فى الوقفة الهادئة معهم والمنشورة بعدد السبت ٢/١٨، وحديثهم وإنْ حمل عتابا أو ما يشبه العتاب، أو ما يشبه الضيق والغضب، إلاّ أنه لم يفارق القصد والاعتدال، وحاضر ظاهر فيه حكمة الشيوخ والالتفات والحرص على الهيئة القضائية بما يعتقدون أنه أولى وأجدى فى الحرص عليها والمحافظة على صورتها الجليلة الوضاءة.

وعدت بالذاكرة، فوجدتنى كنت قد استقبلت سالفا، بكثير من الإشفاق والخوف والأمل والرجاء جميعا، اتجاه الالتحاف بوشاح قضائنا الجليل فى الانتخابات.. معقد أملى ورجائى نابع من عقيدة راسخة فى الأعماق بأن القضاء هو معقل العدل، وموئل الحق، وأن اضطلاعه بالانتخابات خليق بأن تجرى على مرادنا نزاهة وشفافية واستقامة، وقضاؤنا جدير بذلك خليق به قادر عليه، أما إشفاقى وخوفى فقد كان مرجعهما إلى فساد جو ولعبة الانتخابات، من كونها محوطة ـ لاعتبارات كثيرة تاريخية وآنية ليست مجهولة للعارفين ـ بأجواء ملبدة بالغيوم والعكارات، مليئة بالصراعات

والمقارعات، تتسع ساحتها لاتجاهات وأحزاب وتيارات وأجهزة وسلطات، يجد كل منها لنفسه الحق أو القوة فى أن يدلى بدلوه فيها، وأن يسّير سفينتها على ما يريده، وأن يتوسل إلى ذلك بشتى الوسائل التى يقف بعضها عند حد القصد والاعتدال، وقد يجمح بعضها إلى حدود لا شطآن لها تصل إلى حد استعمال شتى الأسلحة، بدءاً بالأسلحة النارية أو البيضاء، وانتهاء بالتزييف أو التزوير، ومروراً بشراء الأصوات بقوة المال أو استمالتها بقوة النفوذ، ومعظم هذه العوادم تحدث فى المحيط الأوسع، خارج مقر اللجنة التى يباشر القاضى مهمته فيها، ويتعذر عليه - وأحيانا بفعل فاعل أوفاعلين! - أن يتحكم فيما يجرى بخارجها، بل وقد لا تتاح له الدراية الحقيقية به، من هنا كان اشفاقى ولا يزال من إشراك القضاة فى العملية الانتخابية، بما فيها من عوادم ومحاذير!

ومن النادر إن لم يكن من المستحيل، أن يرضى كل الناس بحياد المحايد، أو يرضى كل المتبارين أو المتنافسين أو المتخاصمين بعدل الحَكَمَ أو عدل القاضى، وإنما كلهم يريده لنفسه، ويريد العدل من زاويته التى يراها ولا يستطيع أن يرى غيرها، والقاضى على المنصة لا يعبأ لما يريده الناس، وإنما ينصرف إلى ما يهديه إليه ضميره وعقله، ويتغيا العدل الذى يراه لا الذى يراه هذا أو ذاك من أطراف الخصومة، ولكنه فى الانتخابات لا يصدر أحكاماً، وإنما موكول إليه أن يراقب وأن يحمى حق الناس فى أن يحكموا هم وأن يختاروا فى حكمهم أى تصويتهم من يشاؤون، وأن يعلن هذا الحكم كما هو دون أن يسمح لأحد بأن يمسه أو يدخل عليه تغييرا أو تزييفا أو تزويرا. هذه المراقبة والحماية لا يحبها كل المتنافسين أو المتبارين، وهم لا يميلون - إذا جنحوا - إلى القصد والاعتدال، فتنفلت اعتراضاتهم وقد تجنح كل الجنوح، وتشتط كل الشطط، وينال القضاةَ الأجلاءَ من هذا الجنوح أو الشطط شيئ كبير أو صغير من

الرذاذ، ويزداد الفتق اتساعاً حين تمضى وسائل الإعلام والإعلان رامية إلى تجميع ثم بث ماتريد بثه إلى الناس، لا تجرى فيه على سبيل واحد، إنما هى بدورها أطياف، لكلّ فكره أو مذهبه أو رأيه أو هواه، فيزداد الرذاذ، وقد تطيش السهام، وقد للأسف كان!، وزاد إشفاق المشفقين الغيورين على القضاء وجلاله، ثم لا تقنع وسائل وسبل الإعلام والإعلان بعرض ما تريد، فتتجه فيمن تتجه إلى القضاة، داعية إياهم إلى الإدلاء بدلوهم، والتعبير عن رؤيتهم أو آرائهم، ولا ترضى منهم ما رضيناه جميعا للقضاء، من أن يبقى فى معراجه العالى بعيدا عن السياسة ولججها، وعن صراعاتها وانشطاراتها، لأنه ناهض على رسالة العدل، نهوضاً يكلفه أن يعيش فى محرابه بمعزل عن الناس واصطراعات الناس، فهو الموكول إليه حين يشتط بهم الحال، أن يقضى بينهم من على منصته فيما اختلفوا فيه، وأن يأتى قضاؤه نابعا من عدله، مستقبَلاً بالطمأنينة من الناس، لأنهم يطمئنون إلى "حياد" ذلك الناسك المتعبد فى محرابه، المترفع عما يتصارع فيه الناس!

كانت الانتخابات التشريعية الأخيرة، غير مسبوقة فى احتدام معركتها التى شرعت فيها كل الأسلحة، واختلط الحابل بالنابل، حتى لم يعد أحد يقدر موجبات النأى بالقضاء عن الإقحام فى هذا المعترك، وصادف أن تزامن مع المعترك ما شجر بين القضاة وبين الدولة من خلاف حول ما يُراد أو لا يُراد فى قانون جديد للسلطة القضائية يعبر عن حقوقهم وضماناتهم وآمالهم، ومن الطبيعى أن لا تكون آراء القضاة نسخا كربونية متطابقة، وأن يرى هذا غير ما يراه ذاك، وأن يتبنى نادى القضاه ما يعتقد أنه رأى الأغلبية، وأن يرى المجلس الأعلى للقضاء أنه بيت القضاة والقضاء، حيث مستقر الحكمة المستوية من نضج السنين الطويلة، وحيث إليه شئون القضاه

وإدارة وتسيير سفينة العدالة بما هو موكول إليه بحكم الواقع والقانون، فضلا عن الخبرة الطويلة وحصاد وحكمة السنين.

على أن القضاة بشر، لا يتعالون على "بشريتهم" التى لم يتعال عليها الرسل والأنبياء، فيقول القرآن المجيد: "قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إلاَّ بَشَرًا رَّسُولاً" (الإسراء ٩٣)، ويقول رسول القرآن عليه السلام: إنكم تختصمون إلىّ، وإنما أنا بشر مثلكم. ".. القضاة بشر يعتلج فى صدورهم ما يعتلج فى صدور البشر، ويسرى على بشريتهم ما يسرى على البشر، ويفكرون ويختلفون كما يفكر البشر ويختلفون، ويعنون بشئون بلادهم كشأن البشر لا يثنيهم عن هذه العناية عدم عملهم بالسياسة، لأن هجرها أو هجر العمل بها لا ينزع الوطنى من وطنه، ولا يغيب وطنيته، ولا يفقده الاهتمام بمصير بلاده، بل هى حبة قلبه وملء وجدانه. وقد كان تلاقى الانتخابات التشريعية الأخيرة، مع أزمة مشروع قانون جديد للسلطة القضائية، سبيلا بدا أنه لا مفر منه لاختلاف وربما لتقارع الآراء، ولم يكن من ذلك بأس مثلما لم يكن منه بد، طالما رعته وحدبت عليه حكمة وسعة أفق القضاة ومجلس القضاء الأعلى، موئل العدل والقضاء، وقمة السلطة القضائية التى نتطلع جميعا إليها فى عليائها، مؤمنين حتى النخاع أن مصر بخير طالما بقيت بمكانها الموازى للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ومجلسها الأعلى على قمتها قائم قادر على الاضطلاع برسالة العدل الموكولة إليه، وبث الطمأنينة فى نفوس الجميع - أفراداً وسلطاتٍ - أنه شامخ هناك فى علاه، يدير شئون العدالة، ويأتلف بحكمته ما عساه يشجر فى البيت الواحد من اختلافات - لا خلافات - مردها إلى اختلاف الرأى، وهو ناموس كونى بل وآية صحة ودليل حياة!.

كم من أزمات وجفت لها قلوبنا، احتواها مجلس القضاء الأعلى، وآخرها ليس ببعيد، عالجها المجلس الأعلى ولا يزال يعالجها

ويداويها بحكمة لم يفارق فيها صبره، وهو بموقعه الرفيع، وحكمة شيوخه، لأول من يقدر أن قضاة محكمتنا العليا هم خلاصة وزبدة مصفاة صعدت إلى قمة هذا الهرم الشامخ بالعلم الوارف والعطاء الرفيع ونضج السنين، هم ثروتنا وثروة القضاء، نحبهم حيث وضعناهم ووضعهم مجلس القضاء الأعلى فى هذا المقام الرفيع العالى، ونحب العدالة شامخة بهم مثلما هم شامخون بها، ونراهم ونرى مجلس القضاء الأعلى جديرين معا بأن يأتلفا ما عساه يكون قد اختلفت فيه الرؤى، متضافرين معا حافظين سوياً ما أحببناه ولا زلنا ولن نزال نحبه ونحرص عليه ونقتدى به من قمم هرمنا هذا الشامخ العتيد، واثقين مطمئنين أننا وبلدنا الطيبة بخير طالما فى مصر قضاء.